

استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر لتنمية الصادرات غير النفطية بالجزائر في بداية الألفية الثالثة

أ.بوجهة بلال
جامعة سكيكدة

الملخص

تكتسي التجارة الخارجية أهمية بالغة في الاقتصادات المحلية والاقتصاد العالمي على السواء، كونها مؤشرا على القدرة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية ومصدرا أساسيا للحصول على مكاسب تساهم في النهوض بالتنمية الاقتصادية، ولقد تضمن الفكر الاقتصادي قديما وحديثا العديد من الأفكار التي تعكس مهام التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال ما تؤديه من توزيع للموارد الإنتاجية بين مختلف دول العالم، بالإضافة إلى توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجال الاستهلاك والاستثمار وتخصيص الموارد الإنتاجية بشكل عام، وكذلك استغلال إمكانات اتساع السوق في تحسين الإنتاج وتطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل الدولي .

ولهذا نجد في أحد مركبي التجارة الخارجية الصادرات، والتي تعمل على زيادة النمو في الدخل في مختلف الدول، حيث تشير الدراسات إلى أن الصادرات تسهم في نمو الدخل بقدر أكبر من مجرد التغيير في حجم الصادرات، كما تسهم أيضا زيادة حجم الاستثمارات، فالعلاقة بين التوجه التصديري للسياسة الاقتصادية وجذب استثمارات أجنبية جديدة لا تتحقق إلا بعد فترة زمنية طويلة، يتأكد المستثمر الأجنبي خلالها من استمرار التوجه التصديري من سنة بعد الأخرى.

مقدمة

إن قيام التبادل الدولي يستند في الأساس إلى فكرة التخصص في الإنتاج، حيث نجد أن كل دولة تتخصص في إنتاج سلعة معينة أو مجموعة من السلع بغرض مبادلتها مع غيرها من الدول، من أجل الحصول على ما لا تتوفر عليه من مختلف السلع، وبإمعان وتدقيق النظر في تخصص الدول نجد أن هذا التخصص يرجع إلى عدة عوامل مختلفة، بعضها جغرافي يتعلق بالبيئة الطبيعية، وبعضها متصل بمراحل النمو الاقتصادي التي تمر بها الدولة، وقد أدى هذا التفاوت بين هذه العوامل

مجتمعة فيما بين الدول إلى وجود تفاوت موازي في نفقات الإنتاج، مما أدى بدوره إلى قيام التخصص والتبادل الدولي.

ومن هذا المنطلق نجد أن الفكر الاقتصادي قد عرف جملة من الأفكار التي اعتبرت الصادرات ركيزة أساسية في عملية الإنماء الاقتصادي، فللاستثمار أهمية بالغة كمحرك أساسي لنجاح عملية التصدير، حيث ترجع أهمية الاستثمارات الأجنبية إلى أن هناك علاقة تبادلية بينها وبين التصدير، حيث يأتي الاستثمار الأجنبي بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة في الإدارة بالإضافة إلى الارتباط بالأسواق العالمية، وهو ما تحتاجه الجزائر للنهوض بالصناعة المحلية، حيث يسمح تواجد رأس المال وتوافره بالتوسع في الإنتاج وتنوع المنتج وتحسين جودته، وبالتالي تنمية الصادرات غير النفطية.

شرعت الجزائر في تطبيق برنامج إصلاحات هام وشامل للاقتصاد الوطني للخروج من التصدير الأحادي للنفط، وتبني سياسة جديدة مبنية على الانفتاح وتحرير التجارة الخارجية وقد شملت هذه التطورات والإصلاحات كافة الهياكل ذات الصلة والارتباط المباشر بقطاع التجارة الخارجية، خاصة البنوك والمؤسسات المالية التي هي بمثابة المحرك لهذا القطاع من خلال التمويل لعمليات التصدير، ومن هذا المنطلق نتساءل: ما هو واقع الصادرات غير النفطية في الجزائر؟ وما هو دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تنميته؟

وفي محاولتنا الإجابة على الإشكالية المعروضة انتهجنا المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بالاعتماد على البيانات المتوفرة في الإحصاءات والدراسات المهتمة بالموضوع، لتشخيص واقع الصادرات غير النفطية بالجزائر، والوقوف على مدى مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تنمية الصادرات غير النفطية وتحسين الوضع الاقتصادي.

ضمن هذا السياق سوف نعالج هذا الموضوع بعد المقدمة من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: الصادرات في الفكر الاقتصادي

المحور الثاني: تحليل تطور الصادرات غير النفطية بالجزائر بداية الألفية الثالثة

المحور الثالث: دور الاستثمارات في تنمية الصادرات غير النفطية بالجزائر في بداية الألفية الثالثة.
الخاتمة: استنتاجات وتوصيات.

المحور الأول: الصادرات في الفكر الاقتصادي

تبلور علم الاقتصاد، وظهور مختلف المدارس الاقتصادية، بدأ الاهتمام بدراسة التجارة الخارجية كفرع قائم بذاته ضمن علم الاقتصاد، وقام العديد من المفكرين والمنظرين بصياغة نظريات لتفسير أسباب قيام التبادل الدولي والأسس التي يقوم عليها، وكذا كيفية توزيع المنافع والمكاسب من التجارة الخارجية.

1- مفهوم الصادرات في التجارة الخارجية

إن قيام التبادل الدولي يستند في الأساس إلى فكرة التخصص في الإنتاج، حيث نجد أن كل دولة تتخصص في إنتاج سلعة معينة أو مجموعة من السلع بغرض مبادلتها مع غيرها من الدول من أجل الحصول على ما لا تتوفر عليه من مختلف السلع. هذا هو الأساس الذي تقوم عليه التجارة الخارجية، إذن فالمقصود بالتجارة الخارجية هي:

عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل⁽¹⁾.

وتسعى التجارة الخارجية في المجال الاقتصادي إلى تحقيق التالي :

- تعتبر منفذاً لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية، حيث يكون الإنتاج المحلي أكبر مما تستطيع السوق المحلية استيعابه، والاستفادة من ذلك في تعزيز الميزانية من الصرف الأجنبي.
- تساعد في الحصول على مزيد من السلع والخدمات بأقل تكلفة، نتيجة لمبدأ التخصص الدولي الذي تقوم عليه⁽²⁾.

▪ تشجيع الصادرات يساهم في الحصول على مكاسب في صورة رأس مال أجنبي، يلعب دوراً في زيادة الاستثمار وبناء المصانع وإنشاء البنية خاصة في الدول النامية، وبالتالي النهوض بالتنمية الإقتصادية .

يعتبر التصدير شكلا من أشكال الدخول إلى الأسواق الدولية، فهناك مجموعة من الاقتصاديين المتفائلين تجاه تأثير الصادرات كمحرك للنمو الاقتصادي أمثال (Haberler, Viner) وفي العصر الحديث ومنذ السبعينات ظهر الدور الايجابي الواضح علي تحقيق التنمية الاقتصادية بعد التجارب الناجحة في العديد من دول العالم⁽³⁾، ولذا فهو يحض بأهمية بالغة لدى المفكرين الاقتصاديين ومن هذا المنطلق يمكن توريد التعريفات التالية:

- هو عملية إخراج السلع والخدمات خارج حدود الدولة وبيعها بصفة رسمية مقابل قيمة مالية مقدرة عادة ما تكون بالعملة الصعبة، فالتصدير عادة يعتبر الوسيلة الأولى المستخدمة من طرف معظم المؤسسات في اقتحام الأسواق الدولية⁽⁴⁾

أما التصدير كمنظومة إستراتيجية فينظر إليه على أنه نظام مفتوح على البيئة المحيطة المحلية والخارجية⁽⁵⁾ وعليه فالتصدير يعبر عن كل عملية نقل لكل ممتلكات الدولة الفائزة سواء كانت طبيعية أو مصنعة (سلعية، خدمية) إلى الدولة التي هي بحاجة إليها مقابل الحصول على عائد عادة ما يكون بالعملة الصعبة

2- تطور الصادرات في الفكر الكلاسيكي

تعتبر النظرية الكلاسيكية نقطة الانطلاق في تحليل تطور نظرية التجارة الدولية، بحيث لم يكن للتجارين من قبلهم نظرية منفصلة في هذا المجال، فالنسبة لديهم فإن ثروة الأمة تقاس بما لديها من رصيد الذهب والفضة، ولا تقاس بما تمتلكه من موارد أساسية كالأرض الزراعية ووسائل الإنتاج والثروات الطبيعية والعنصر البشري، وعلى هذا الأساس فقد هاجم المفكرون الكلاسيك التجارين وانتقدوا آرائهم ودعوا إلى حرية

التجارة الدولية التي تسمح في نظرهم لكل بلد من تحقيق مزايا مكتسبة من جراء عملية الإنتاج والتبادل⁽⁶⁾ وفيما يلي طرح لأفكار أهم الاقتصاديين الكلاسيك:

- لقد اهتم آدم سميث بالسوق واعتبرها الحد الأول للنمو الاقتصادي حيث تزداد إمكانية تقسيم العمل مع كل اتساع في حجم السوق وأكد على أهمية التجارة الخارجية في توزيع الفائض من الإنتاج الصناعي وكان اهتمامه بهذا النشاط منبعثا باهتمامه بالقوى المحددة لنمو الإنتاج الحقيقي وليس المعدن النفيس، ويعتبر أنه من أجل تغليب كفة الصادرات عن الواردات بغية الحصول على المعادن النفيسة، ينبغي تشجيع الصادرات من خلال تقديم كل صور الدعم اللازمة، كإعانات التصدير وكذا تشجيع عمليات إعادة التصدير من خلال إتباع نظام ما يسمى بـ (Draw Back) من ناحية أخرى.

وذهب آدم سميث إلى أنه مثلما يحاول الأفراد إتباع مبدأ الاكتفاء الذاتي وإنتاج كل شيء هم في حاجة إليه، من شأنها الحكم عليهم بمستويات من المعيشة منخفضة للغاية بالنظر إلى انعدام فوائد تقسيم العمل والتخصص في الإنتاج في هذه الحالة، فكذلك الأمر تماما إذا ما حاولت مختلف الدول مبدأ الاكتفاء الذاتي وليس تقسيم العمل والتخصص في الإنتاج⁽⁷⁾.

لقد أخذت هذه النظرية بالجانب الديناميكي في تحليل أثر الصادرات على النمو حيث بينت ما يتبع نشاط التصدير من التغلب على مشكلة صغر حجم السوق المحلي الذي سيؤدي إلى تطبيق التخصص وتقسيم العمل إلى الحد الذي يعمل على رفع القدرة الإنتاجية لعناصر الإنتاج، فتقسيم العمل الدولي الناتج عن اتساع نطاق السوق، يتيح لكل دولة أن تتخصص في إنتاج السلع التي يكون لها ميزة مطلقة في إنتاجها، ثم تبادل فائض إنتاجها عن استهلاكها منها بما يفيض عن حاجة الدول الأخرى من السلع التي تتمتع في إنتاجها بنفس الميزات المطلقة⁽⁸⁾، بالإضافة إلى إتاحة

المجال إلى استعمال الأساليب التكنولوجية المتطورة التي تؤدي بدورها إلى رفع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني و تطويرها ورفع عوامل الإنماء فيه وعليه فهذه النظرية تساهم في اتساع السوق المحلي بما يعكس على ارتفاع وزيادة مستوى الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية و الناتج المحلي للدولة.

- و قد جاء من بعده الاقتصادي دافيد ريكاردو⁽⁹⁾ (David Ricardo)، الذي عرض أفكاره الخاصة بالتجارة الخارجية في إطار نظريته المعروفة باسم "نظرية النفقات النسبية"، حيث لا زالت في كثير من أجزائها قوية وقادرة على تفسير جانب هام من جوانب التبادل الدولي حتى في وقتنا المعاصر. والذي تمكن من إبراز دور التجارة الخارجية و أهميتها في الإنماء الاقتصادي حيث أوضح كيف أن قيام التجارة الدولية تتم على أساس اختلاف النفقات النسبية والذي يتيح الاستفادة من مبدأ التخصص وتقسيم العمل على النطاق الدولي وذلك بضرورة توفير شروط الحرية الاقتصادية بشكلها الكامل فلا تدخل على الإطلاق في النشاطات الاقتصادية.

تفترض هذه النظرية قيام الدولة بالتخصص في تصدير السلع وفقا لما تتمتع به من مزايا سواء المتعلق منها بانخفاض النفقات المطلقة عند آدم سميث أو انخفاض النفقات النسبية عند دافيد ريكاردو، أي أن التجارة الخارجية في هذه الحالة أداة ووسيلة لإعادة توزيع الموارد الاقتصادية بشكل أكثر كفاءة بين الإنتاج للسوق المحلي والإنتاج من أجل التصدير للخارج و ذلك للموارد الثابتة في ضوء الأسعار النسبية الجديدة أي الأسعار الدولية

فطبقا لهذه النظرية فإنه في ظل ظروف التجارة الحرة فإن كل دولة ستتخصص في إنتاج السلع التي يمكن إنتاجها بنفقات أقل نسبيا، أي السلع التي تتمتع بميزة نسبية فيها، و سنقوم باستيراد السلع التي تتمتع دولة أخرى بميزة نسبية فيها. أن الأساس في ظاهرة التخصص الدولي هو

التفوق النسبي في نفقات الإنتاج وليس المطلق على النحو الذي قدمه أستاذه آدم سميث.

وعليه لقد بين مفكرو المدرسة الكلاسيكية دور الصادرات في توسيع القاعدة الإنتاجية في الاقتصاد وتحقيق الغلة المتزايدة وتحريك الاستثمار و الذي يمكن من استخدام الموارد المحلية إلى جانب اجتذاب رؤوس الأموال الخارجية للاستثمار في ميدان إنتاج السلع التصديرية

3- الصادرات في الفكر الاقتصادي الحديث

لقد شهدت نظرية التجارة الدولية تطورا كبيرا ابتداء من عقد الستينات من القرن العشرين، في إطار المحاولات الرامية لتفسير أسباب قيام التجارة الدولية، وأهميتها في تحقيق التنمية الاقتصادية، وفي ما يلي نستعرض أهم هذه النظريات:

- منهج اقتصاديات الحجم: يشكل هذا المنهج تفسير للتجارة الدولية ، وذلك بإدخالها وفورات الإنتاج الكبير كأحد المصادر الرئيسية للمزايا النسبية المكتسبة، فهذه النظرية تعتبر توافر سوق داخلي ضخم شرطا أساسيا لتصدير تلك السلع التي يتم إنتاجها في ظل شروط اقتصاديات الحجم، المتمثلة في زيادة العائد مع زيادة حجم الإنتاج. وبتعبير متكافئ تنشأ وفورات الحجم الكبير نتيجة لانخفاض نفقات الإنتاج مع توسع العمليات الإنتاجية.⁽¹⁰⁾

وتعد التفرقة بين المنتجات الصناعية التامة الصنع والمنتجات النصف المصنعة في جانب، كما أن الدول الصناعية الصغيرة ذات سوق داخلي صغير، في حين تتميز الدول الصناعية الكبيرة بسوق داخلي كبير في جانب آخر، عنصرا أساسيا من عناصر هذه النظرية. فالمجموعة الأولى من الدول تتجه إلى الحصول على مزايا نسبية مكتسبة مصدرها اقتصاديات الحجم في السلع النصف مصنعة أو النصف المصنعة، وذلك لعدم قدرتها على التأثير على أذواق وتفضيلات المستهلكين في الدول الأخرى.

على العكس من ذلك تحصل الدول الصناعية الكبيرة الحجم على مزايا نسبية مكتسبة مصدرها اقتصاديات الحجم في إنتاج السلع التامة الصنع بسبب قدرتها على التأثير على أذواق وتفضيلات المستهلكين في الدول لأخرى.

من هنا يمكن القول بأن نظرية اقتصاديات الحجم تسعى إلى تفسير نمط التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة ذات السوق الداخلي الكبير مثل الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، فرنسا والمكسيك وإيطاليا في جانب وبين الدول الصناعية ذات السوق الداخلي الصغير مثل بلجيكا، هولندا ولكسمبورغ، أسبانيا، واليونان ودول أخرى في جانب آخر.

- لقد كانت النظرية العامة لكينز نتاجا لظروف تطور الرأسمالية خلال فترة ما بين الحربين وكانت في الحقيقة كنتيجة مباشرة لأزمة الكساد الكبير (1929-1933)، ونظرا لاهتمامها بالتحليل الكلي وبالمخاطر التي تحق بالرأسمالية نتيجة للتناقض بين الإنتاج والاستهلاك، واقتراحها لبعض السياسات النقدية و المالية لعلاج مشكلات تصريف الإنتاج والبطالة، فإنها سرعان ما وجدت قبولا واسعا لها بين الاقتصاديين .

وهنا بدأ الكينزيون يكتشفون أن ثمة نقيضين تتسم بهما النظرية العامة، أول هاتين النقيصتين أن النظرية العامة لكينز هي نظرية خاصة بالأجل القصير فقط ومن ثم فهي لا تصلح لتفسير التطورات طويلة المدى، والنقيصة الثانية أن النظرية العامة قد اتسمت بطابعها الستاتيكي، الساكن ومن ثم فهي لا تأخذ بعين الاعتبار حركة النظام الرأسمالي ومشكلاته ومستقبل النمو فيه وتوازنه عبر الزمن.

فالاقتصادي كنز أحدث ثورة على مبادئ الكلاسيك وثروة بما قدمه للاقتصاد إذ بمجيئه برز الاهتمام البالغ وتحليل أهمية دور الصادرات كأحد مكونات الدخل الوطني حيث تسهم الصادرات من خلال عمل المضاعف بزيادة الدخل بصورة أكبر من قيمتها المباشرة حيث يعتبر كينز أن الدخل يتكون من الاستهلاك الوطني، الإنفاق الحكومي وصافي الميزان التجاري ويمكن تمثيله في المعادلة التالية:

الدخل الوطني = الاستهلاك الوطني + الاستثمار الوطني + الإنفاق الحكومي + الصادرات _ الواردات
ومنه فإن ارتفاع الدخل مرتبط بزيادة الصادرات وانخفاض الدخل مرتبط بانخفاض الصادرات مع افتراض ثبات العوامل الأخرى.

ومن جهة أخرى فقد لام البعض كينز لعدم أخذه في الاعتبار للمتحولات الأخرى بخلاف الدخل لتفسير مستوى الاستهلاك: اعتبارات التنبؤات المستهلكين حول المستويات المستقبلية للدخول والأسعار، أو حالة وضعهم المالية... الخ⁽¹¹⁾.

- نظرية نسب عناصر الإنتاج الجديدة: قد قدمت هذه النظرية من طرف الاقتصادي كيسنج⁽¹²⁾ (D.B.Keessing) سنة 1961، تسقط هذه النظرية الفرض الكلاسيكي الخاص بتجانس عنصر العمل، وتحل محله فرض انقسام هذا العنصر إلى مجموعات غير متجانسة تتفاوت فيما بينها في درجة المهارة، حيث أثبت أن العمل غير متجانس وأوجد ثمانية أصناف من التأهيل مرتبطة بثمانية أصناف من النشاط، حيث أخذ الصادرات بالنسبة لـ 46 قطاع و14 بلدا، وجد فيها أن الولايات المتحدة الأمريكية لها أعلى نسبة مئوية فيما يخص الفئات الثلاثة الأولى أي العلماء والمهندسون، التقنيون والرسامون الصناعيون وفئة الإطارات، وهي العناصر التي تعتمد على إنفاق كبير في مجال البحث العلمي، وأوضح كيسنج أنه في الولايات المتحدة الأمريكية هناك علاقة وارتباط وثيق بين النفقات المتخصصة للبحث العلمي في أي مؤسسة أو قطاع وبين قدرته التصديرية.

وهو يعني أنه كلما زاد الإنفاق على البحث والتطوير كلما زادت وارتفعت القدرة التقديرية للقطاع والعكس صحيح. والنتيجة المتوصل إليها هي أن تميز الولايات المتحدة الأمريكية بكون صادراتها الصناعية كثيفة العمل يرجع إلى ما تحضي به هذه الدول من وفرة نسبية في عنصر رأس المال البشري المؤهل، وبالتالي فالبلدان التي تتيح

فرصا متعددة للتعليم تسجل أيضا درجات أعلى على مؤشر اقتصاد المعرفة. وبدلا عن التعليم الذي يتخذ شكل الهرم (حيث تنتقل مجموعة متناقصة من الطلاب إلى المراحل التعليمية الأعلى)، بدأت الأنظمة التعليمية تصبح أكثر إشراكا وتنوعا، خاصة بعد مرحلة التعليم الإلزامي (أي المرحلتين الثانوية والعالية).
المحور الثاني: تحليل تطور الصادرات غير النفطية بالجزائر بداية الألفية الثالثة

يعتبر قطاع التجارة الخارجية أحد القطاعات الإستراتيجية التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني ويعتمد عليها في تحقيق التنمية، لذلك سنقوم بتحليل الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية لمعرفة أهمية قطاع التجارة الخارجية في السياسة الاقتصادية .

1 - تحليل الهيكل السلعي للصادرات

يعتبر قطاع التجارة الخارجية أحد القطاعات الإستراتيجية التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني ويعتمد عليها في تحقيق التنمية، فالجزائر منذ الاستقلال إلى النهوض بقطاع التجارة الخارجية منتهجة في ذلك خططا تنموية وبرامج اقتصادية تكييفا لشتى المراحل التي مرت بها، إبتداء من سنة 1962 حيث إتبعت سياسة الحماية لتجارتها الخارجية إلى غاية بداية السبعينات أين عملت الدولة على تأمين تجارتها الخارجية (الاحتكار)، وصولا إلى مرحلة التحرير.

سنقوم بتحليل هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1990-2007 ويؤدي هذا التحليل إلى معرفة أهمية كل سلعة مصدرة من جهة، ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تفعيل دورها في التجارة الخارجية، من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01): هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1990-2007
الوحدة: مليون دولار

إجمالي الصادرات	الصادرات النفطية		الصادرات غير النفطية		السنوات
	النسبة من الإجمالي (%)	القيمة	النسبة من الإجمالي (%)	القيمة	
13647	97	13237	2.87	391	1990
12294	97.1	11937	2.91	358	1991
11412	95.95	10950	4.05	462	1992
10255	95.34	9777	1.66	170.12	1993
9251	96.88	8962	3.12	289	1994
10461	95.02	9940	4.97	520	1995
13531	93.48	12649	6.50	880	1996
13727	96.32	13222	3.68	505	1997
10025	96.44	9668	3.56	357	1998
12626	96.51	12185	3.49	441	1999
21921	97.22	12311	2.78	609	2000
19160	96.65	18518	3.36	643	2001
18840	96.26	18135	3.72	700	2002
24578	97.26	23905	2.73	672	2003
32438	97.4	31596	2.59	841	2004
46641	98.05	45733	1.94	906	2005
54613	97.83	53427.9	2.17	1184	2006
60163	97.79	58833.4	2.21	1332	2007

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (01) أعلاه عن تركيز هيكل الصادرات الجزائرية في سلعة واحدة، هي المحروقات طوال فترة الدراسة بأكثر من 93% من حجم الصادرات الإجمالية، في حين لم تتعدى المنتجات غير النفطية المصدرة 7% من حجم الصادرات الإجمالية، حيث وصلت في أحسن الحالات سنة 1996 إلى 6.50% من حجم الصادرات الإجمالية التي بلغت 13531 مليون دولار.

وبالتالي نلاحظ أن هيكل الصادرات الجزائرية أحادي نتيجة تركزه في منتج واحد وهو النفط، مما يجعل السلطات الجزائرية أمام تحدي كبير لتنويع هيكل صادراتها.

2 - تحليل الهيكل السلعي للصادرات غير النفطية

إن تنمية الصادرات غير النفطية لا بد وأن تركز منذ البداية على إستراتيجية واضحة ومتكاملة وإعداد برامج لتنمية الصادرات تكون أداة هامة لتنمية الصادرات بحيث يحدد البرنامج الأهداف الرئيسية لجهود تنمية الصادرات، كما يحدد الإجراءات التنفيذية لتحقيق هذه الأهداف بالإضافة إلى تحديد المسؤوليات للقطاع الحكومي والقطاع العام والقطاعات الأخرى لتنفيذ هذه المسؤوليات .

كما إن نجاح عملية التصدير في الأسواق الدولية يتوقف على عدة عوامل يطلق عليها البيئة الخارجية المحيطة به وهي تختلف عن ما هو موجود في السوق المحلية و هذا نتيجة الاتجاه المتزايد نحو عولة الأسواق، وعن هيكل الصادرات غير النفطية الجزائرية نورد هذا الجدول التالي:

الجدول رقم (02): هيكل الصادرات غير النفطية خلال الفترة 1990_2007
الوحدة: مليون دولار

الصادرات غير النفطية	السلع الرأبالية		السلع الوسيطة		السلع الاستهلاكية		السنوات
	النسبة من الإجمالي (%)	القيمة	النسبة من الإجمالي (%)	القيمة	النسبة من الإجمالي (%)	القيمة	
391	18.67	23	63.17	247	18.16	71	1990
165	13.33	22	43.03	71	43.64	72	1991
462	15.15	70	57.36	265	27.49	127	1992
479	3.76	18	65.14	312	31.11	149	1993
289	4.15	12	76.12	220	19.72	57	1994
520	4.42	23	60.19	313	35.38	184	1995
880	5.45	48	61.36	540	33.18	292	1996
505	4.75	24	83.37	421	11.88	60	1997
357	4.48	16	83.75	299	11.76	42	1998
441	16.55	73	73.47	324	9.98	44	1999
609	9.52	58	83.09	506	7.39	45	2000
643	10.26	66	83.51	537	6.22	40	2001
700	10.14	71	81.86	573	8.00	56	2002
672	4.46	30	83.18	559	12.35	83	2003
841	5.95	50	84.42	710	9.63	81	2004
906	3.97	36	86.53	784	9.49	86	2005
1184	3.80	45	86.40	1023	9.80	116	2006
1332	3.53	47	87.24	1162	9.23	123	2007
11376	-	782	-	8866	-	1728	المجموع
632	7.91	43.44	74.62	492.56	17.47	96	التوسط

يبين الجدول رقم(02) هيكل الصادرات غير النفطية الجزائرية في بداية الألفية الثالثة، والتي تصنف إلى ثلاثة أقسام أساسية وهي صادرات السلع الاستهلاكية، وصادرات السلع الوسيطة وصادرات السلع الرأسمالية، ولمزيد من التحليل نستقرئ من الجدول أعلاه ما يلي:

صادرات السلع الاستهلاكية: تشير الأرقام الواردة في الجدول رقم (02) أن الصادرات غير النفطية من السلع الاستهلاكية بلغت بالمتوسط 96 مليون دولار وهو ما يشكل 17.47% من إجمالي الصادرات غير النفطية، إذ نلاحظ انخفاض الصادرات غير النفطية خاصة خلال الفترة 1997-2007 حيث بلغت أدنى قيمة لها سنة 2001 بـ 40 مليون دولار، وهو ما يشكل فقط 6.22% من إجمالي الصادرات غير النفطية، أما انخفاض الصادرات غير النفطية في عام 1994 والتي شكلت ما نسبته 19.72% من إجمالي الصادرات غير النفطية وهو ما يمثل 57 مليون دولار، فيعود إلى الفوضى التي نتجت عن التحرير التام للتجارة التام للتجارة الخارجية الذي دفع بالمستثمرين الباحثين عن الربح السريع إلى التوجه نحو الاستيراد بدلا من الإنتاج و التصدير بينما الارتفاع الكبير عامي 1995 و 1999 الذي بلغت قيمته 184 و 292 مليون دولار على التوالي يفسر بسداد الحكومة الجزائرية بجزء من ديونها لروسيا على شكل سلع.

صادرات السلع الوسيطة: تشمل المواد الأولية و المواد النصف مصنعة، وتشير الأرقام الواردة في الجدول رقم(02) أن الصادرات الوطنية من السلع الوسيطة تم بمعدل سنوي بلغ في المتوسط 74.62% خلال فترة الدراسة، وهذا المعدل يمثل المساهمة الايجابية للسلع الوسيطة في إجمالي الصادرات غير النفطية، وهو في حالة تحسن من سنة إلى أخرى و هذا ما يعكس التوجه نحو الاعتماد على مساهمة الصادرات غير النفطية في الصادرات الوطنية .

صادرات السلع الرأسمالية: تشمل السلع الرأسمالية الزراعية و السلع الرأسمالية الصناعية و يتميز هذا النوع من الصادرات بالانخفاض الكبير بالنسبة للصادرات غير النفطية، فقد بلغ في المتوسط ما نسبته 7.91% من إجمالي الصادرات غير النفطية و يفسر ذلك بأن تجربة المؤسسات الجزائرية في مجال تصنيع السلع الرأسمالية مازالت جديدة وهي في بدايتها. وبالتالي فالجزائر لا تصدر سلعا مصنعة أو سلع زراعية بنسبة كبيرة، ويغلب عليها منتوج واحد في التصدير وهو النفط، وهو ما يدل على أن الجزائر مازال اقتصادها يعتمد على عائدات النفط دون مساهمة غيره من القطاعات الإنتاجية لمختلف السلع في تمويل الاقتصاد، وهو ما من شأنه أن يعرض الاقتصاد الوطني لمخاطر عديدة في حالة تدهور أسعار النفط في السوق الدولي.

المحور الثالث: دور الاستثمارات في تنمية الصادرات غير النفطية بالجزائر في بداية الألفية الثالثة

1 - ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

لمعرفة هذا النوع من الاستثمارات سنحاول التطرق إلى بعض التعاريف الخاصة ببعض الهيئات الاقتصادية الدولية، إضافة إلى تعاريف اقتصاديين لهم اهتمام بالموضوع.

- يعرف صندوق النقد الدولي (FMI) الاستثمار الأجنبي المباشر أنه: "الاستثمار المباشر هدفه حيازة مصالح (فوائد) دائمة في المؤسسة التي تقوم بنشاطاتها في ميدان اقتصادي خارج ميدان المستثمر من اجل أن تكون له القدرة على اتخاذ القرارات الفعلية في تسيير المؤسسة⁽¹³⁾

- أما المنظمة العالمية للتجارة (OMC) تعرفه على انه ذلك: النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما (البلد الأصلي) والذي من خلاله يستعمل أصوله في بلدان أخرى (دول مضيفة) و ذلك مع نية تسييرها⁽¹⁴⁾.

- كما تعرفه منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبية (OCDE) على أنه: عبارة عن ذلك الاستثمار القائم على نظرة تحقيق علاقات اقتصادية دائمة مع المؤسسات، لا سيما الاستثمار الذي يعطي إمكانية تحقيق التأثير الحقيقي على تسيير المؤسسات و ذلك باستخدام الوسائل التالية: ذلك

- إنشاء أو توسيع مؤسسة، أو فروع... الخ.
- المساهمة في مؤسسة كانت قائمة من قبل، أو في مؤسسة جديدة.

- إقراض طويل الأجل (خمس سنوات فأكثر) ⁽¹⁵⁾.

وفي تعريف آخر لـ (OCDE) اعتبرت أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على تملك المستثمر حصة لا تقل عن 10% من إجمال رأس المال أو قوة التصويت ⁽¹⁶⁾.

ويرى "فريد النجار" أنه يقصد بالاستثمار المباشر الوافد السماح للمستثمرين من خارج الدولة مهما كانت صفاتهم، لتملك أصول ثابتة ومعتبرة بغرض التوظيف الاقتصادي في المشروعات المختلفة، أي تأسيس شركات أو الدخول شركاء في شركات لتحقيق عددا من الأهداف الاقتصادية المختلفة ⁽¹⁷⁾، كما يرى "Bertrand bellon" و "Ridhag ovid" بأن كل مؤسسة تقوم باستثمار مباشر خارج بلدها تصبح شركة عابرة القوميات.

وعلى ضوء التعاريف السابقة يمكن استخلاص أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرتكز على عنصرين أساسيين هما:

- 1- قدرة التأثير على إدارة المشروع من خلال ما يتمتع به المستثمر من قوة تصويته تؤهله لتمرير القرارات لتحقيق أهدافه.
- 2- امتلاك المستثمر في دول معينة لأصول سواء كانت ملكية جزئية أو تامة، تعطي له حق التصرف فيه من خلال ما يمتلكه من فنون إنتاج وتكنولوجيا.

2- تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالجزائر ويعتبر قطاع الاتصالات من بين القطاعات الحيوية التي استقطبت المستثمرين الأجانب خارج قطاع المحروقات ، حيث استفادت كل من شركة « orascom » المصرية سنة 2001 و الشركة الكويتية (الوطنية) سنة 2003 من رخص الاستثمار في الهواتف النقالة ، وهذا بعد إعادة هيكلة قطاع الاتصالات سنة 2000 من خلال قانون حدد صلاحيات كل من البريد و الاتصالات ، حيث أوكل لهذه الأخيرة مهمة إدارة عمليات الخطوط الهاتفية الثابتة و خدمات الهاتف النقال . ونشير هنا إلى أن سوق الاتصالات في الجزائر لا يزال متسعا لاستثمارات كبيرة وذلك أن معدل الكثافة يقدر بنحو 06% خلال سنة 2002 و 10.2% خلال سنة 2003 كما أن عدد خطوط الهواتف يقدر بنحو 2.6 مليون خط ثابت فقط .

وفي مجال الاستثمارات تم تنشيط نمو السوق الوطنية للإعلام والاتصال من خلال تحرير السوق مما يسمح بإنجاز 273 مليار دج (3.7 مليار دولار أمريكي) بين سنتي 2001 و 2005 منها 2.4 مليار دولار أمريكي استثمار مباشر أجنبي⁽¹⁸⁾، أما فيما يخص التكنولوجيات الجديدة للاتصال، فيمكن اعتبار السوق الجزائرية واعدة خاصة فيما يتعلق بالإعلام الآلي، وخدمات الانترنت وفي هذا المجال تحصلت المؤسسة الفرنسية (Wanado) على 20% من أسهم المؤسسة الخاصة (Epad) لتدعيم استثماراتها في الإعلام الآلي (المعلوماتية) و خدمات الانترنت.

وحسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج المحروقات تمثل قطاعات المواصلات السلكية واللاسلكية وتحليل مياه البحر والصناعة الغذائية والبنوك والخدمات المالية وصناعة الحديد والأدوية والسياحة والترقية العقارية وإنجاز مراكز

الأعمال، وتشكل معظم مشاريع الاستثمار المسجلة سنة 2004 امتدادا لمشاريع الكبرى التي باسرها مستثمرون أجنب منذ بضع سنوات. وتم التصريح لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2004ن بحوالي 3000 مشروع استثماري و طي وأجنبي خارج المحروقات بمبلغ إجمالي قدره 328 مليار دج(حوالي 4.5 مليار دولار)⁽¹⁹⁾.

وبعد سلسلة التدابير المتخذة بشأن تحرير قطاع المحروقات ودعوة المستثمرين الأجانب استطاعت شركة سوناطراك الجزائرية من إبرام عشرات عقود الشراكة مع عدد من المستثمرين الأجانب وفيما يلي يمكننا الإشارة إلى بعضها: ⁽²⁰⁾.

- تميزت سنة 2004 بالتوقيع على عدة عقود شراكة، و قد أسفرت المناقصة الخامسة التي طرحت سنة 2004، عن التوقيع على 8 عقود شراكة تخص 10 مناطق استغلال تغطي مساحة 104.265 كم² بمبلغ إجمالي قدره 128 مليون دولار.
- في ميدان مشاريع التطور، تم تخصيص استثمار قدره 2.5 مليار دولار لحقل عين صالح للغاز البالغة قدرته 9 مليار متر مكعب سنويا و الذي شرع في الإنتاج في جويلية 2004.
- بلغ استثمار مشروع الغاز المتكامل لغاسي طويل ما قيمته 3.6 مليار دولار يهدف إلى إنتاج و نقل و تبيع و تسويق الغاز، كان هذا المشروع عبارة عن عقدين لشركة سوناطراك و الشركة الإسبانية REPSOL.
- مشروع إن أمناس، بلغت نسبة الإنتاج به 73% مع نهاية 2004، ويضم هذا المشروع شركتي سوناطراك وشركة BPS Total باستثمار قيمته 1.7 مليار دولار.
- وفي مجال التكرير بلغت نسبة الإنجاز بمشروع هيليوم سكيكدة بالشراكة مع شركة (LINDE) 87% في نهاية 2004 بفضل استثمار

قدر بـ 60.2 مليون أورو، علما أن شركة ليندا الألمانية (LINDE) تستحوذ على 51% من حصص الوحدات بطاقة إنتاجية قدرها 600 مليون من الهيليوم سنويا و 50000 طن سنويا من الأوزون.

- على صعيد آخر استدعى إنجاز مصنع التكرير بأدرار استثمارا قدره 167 مليون دولار، و بلغت نسبة الإنجاز 35% بالشراكة مع الشركة الصينية (CNPC) التي تمتلك 70% من رأس المال وتبلغ قدرة تكرير هذا المصنع 300000 طن.

- فيما يخص أنابيب نقل البترول لمنطقة حوض الحمرة- أرزيو. تم إنجاز الشطر الأول من القنوات طوله 823 كلم. و3 محطات للضخ، وقد بلغت الاستثمارات لهذه المشاريع 600 مليون دولار.

إن الطلب العالمي على البترول الذي دعمه التطور الذي عرفته الصين قد سجل أعلى زيادة له منذ عشرين سنة و في سياق جيو سياسي متقلب فإن ضعف المخزون كان السبب في الارتفاع المذهل لأسعار البترول التي وصلت إلى حد 50 دولار للبرميل الواحد سنة 2004، و لقد استقطبت الجزائر خلال سنة 2004⁽²¹⁾ استثمارات أجنبية مباشرة بلغت 6 ملايين أورو منها 4 ملايين أورو في قطاع المحروقات و ملياري أورو خارج قطاع المحروقات مما يعنى هيمنة قطاع المحروقات على أغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

لا يزال الاقتصاد الجزائري يعاني من تدني حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليه مقارنة ببعض الاقتصاديات النامية، كما أن تدفقات هذه الاستثمارات مازالت تتسم بالتذبذب من سنة لأخرى و أن هيكل هذه الاستثمارات لا زال محصورا في قطاعات محدودة كالمحروقات التي تعتبر أكبر قطاع جاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

3- دور الاستثمارات في تنمية الصادرات غير النفطية الجزائرية: يتضح من تجارب الدول الناجحة في التصدير أهمية دور الاستثمار كمحرك أساسي لنجاح عملية التصدير، حيث ترجع أهمية الاستثمارات

الخليية والأجنبية إلى أن هناك علاقة تبادلية بينها وبين التصدير. فالاستثمار الأجنبي يأتي بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة في الإدارة بالإضافة إلى الارتباط بالأسواق العالمية وهو ما تحتاجه الجزائر للنهوض بالصناعة الخلية. حيث يسمح تواجد رأس المال وتوافره بالتوسع في الإنتاج وتنوع المنتج وتحسين جودته كما تساهم التكنولوجيا الحديثة في تطوير المنتج وخفض تكلفة الإنتاج.

ومن ثم يمكن القول إن الاستثمار يسهم في زيادة الإنتاجية وفي إنشاء صناعات جديدة وتحسين القدرة التنافسية للصناعات القائمة وربط المنتجين الخليين بالأسواق الدولية. كما أن وجود قطاع تصديري قوي يعمل علي جذب مزيد من التدفقات الاستثمارية التي تترجم في شكل زيادة في الصادرات الخدمية والسلعية وتقوم بدورها في جذب استثمارات جديدة وتحقيق التنمية، حيث توصلت الدراسة التي قام بها Emery R الى أن تنمية الصادرات يمكن أن يكون له دور إيجابي في زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي، وبالتالي في إحداث النمو الاقتصادي في بعض الدول النامية، كما أن إحداث التنمية الاقتصادية ينعكس إيجابيا على زيادة الصادرات⁽²²⁾

تعتبر عملية تنمية الصادرات غير النفطية من المسائل الهامة، المتبناة من قبل السياسة الاقتصادية المنتهجة في إطار الإصلاحات. وهذا نظرا لمساهمتها الضئيلة في إجمالي الصادرات. والتي بلغت في أحسن الحالات 4.97 % ، 6.50 % ، 3.68 %، خلال سنوات 1995، 1996، 1997 على التوالي. - أنظر الجدول رقم (01)-

وترمي التدابير الضريبية المحفزة على التصدير، الواردة في قوانين الاستثمار خاصة قانون 12/93، وكذا القانون الضريبي، إلى جلب العملة الصعبة، وتنويع الصادرات، بالإضافة إلى إحداث القدرة التنافسية للسلع الجزائرية في الأسواق وضمن رواجها. ولكن على الرغم من كل هذه الإجراءات الضريبية، المحفزة على تشجيع الاستثمار والتصدير وتنميته، تبقى الصادرات غير النفطية تسجل نتائج ضئيلة وغير مشجعة، وفيما

يلي نعرض جدول يبين تطور حجم الصادرات ومعدل نموها، و حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للجزائر خلال الفترة 1990-2010. الجدول رقم (03):تطور حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة والصادات الجزائرية
الوحدة: مليون دولار

السنوات	حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة	الصادرات	معدل نمو الصادرات
1990	40,0	13647	-
1991	80,0	12294	0.1-
1992	30,0	11412	0.07-
1993	0,0	10255	0.1-
1994	0,0	9251	0.1-
1995	0,0	10461	0.13
1996	270,0	13531	0.29
1997	260,0	13727	0.01
1998	606,6	10025	0.27-
1999	291,1	12626	0.26
2000	280,1	21921	0.74
2001	1107,9	19160	0.13-
2002	1065,0	18840	0.02-
2003	633,7	24578	0.3
2004	881,9	32438	0.32
2005	1081,1	46641	0.44
2006	1795,4	54613	0.17
2007	1661,8	60163	0.1
2008	2593,6	78233	0.3
2009	2760,9	45000	0.42-
2010	2291,2	55000	0.22

من هذا الجدول رقم (03) نلاحظ أن نتائج الصادرات غير النفطية غير مشجعة، وذلك راجع إلى مخاوف ومخاطر الدخول إلى الأسواق الخارجية، رغم الجهود المبذولة من بداية التسعينات و الموجهة نحو تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، ورغم النتائج الإيجابية المحققة على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكبرى كالتحكم في معدلات التضخم وانخفاض حجم المديونية الخارجية الكبرى وارتفاع احتياطي الصرف الأجنبي، والتي نالت

استحسان الهيئات العالمية المتابعة لمسار الإصلاح في الجزائر، يبقى حجم تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر ضعيف بالمقارنة بالإمكانيات المتوفرة وهذا ما يفسر بوجود عراقيل تحول دون ذلك، فالعائق الأكبر بالنسبة لعوامل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة يتمثل في سلبية أغلب المؤشرات النوعية للاستثمار وهو ما أثر سلبا على تشويه صورة الجزائر لدى المستثمرين الأجانب، وبالتالي ضعف تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة للجزائر ساهم في انخفاض الحجم الإجمالي للصادرات الجزائرية نتيجة لنقص المنتجات الوطنية وعدم تنوعها، وضعف وسائل التمويل كضمان القروض عند التصدير، وكذا عدم القدرة من الرفع من مستوى مردودية عمليات تنمية الصادرات.

خاتمة

في ختام هذا الدراسة، يمكن القول بأنه منذ تبلور علم الاقتصاد، وظهور مختلف المدارس الاقتصادية، بدأ الاهتمام بدراسة التجارة الخارجية كفرع قائم بذاته ضمن علم الاقتصاد، وقام العديد من المفكرين والمنظرين بصياغة نظريات لتفسير أسباب قيام التبادل الدولي والأسس التي يقوم عليها، وكذا كيفية توزيع المنافع والمكاسب من التجارة الخارجية، حيث تقوم على أساس تبادل السلع والخدمات بين دول العالم، فالدول تتفاوت فيما بينها من حيث توافر الموارد الطبيعية والمزايا الاقتصادية في إنتاج السلع والخدمات، لذلك فهي تقوم بتصريف فائض إنتاجها وتستورد فائض ما أنتجته الدول الأخرى .

لا يزال الاقتصاد الجزائري يعاني من تدني حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليه مقارنة ببعض الاقتصاديات النامية، كما أن تدفقات هذه الاستثمارات مازالت تتسم بالتذبذب من سنة لأخرى وأن هيكل هذه الاستثمارات لا زال محصورا في قطاعات محدودة كالنفط، التي تعتبر أكبر قطاع جاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما تستحوذ الصادرات النفطية على أكثر من 95 % من إجمالي الصادرات الوطنية، حيث توجه الإيرادات المتحصل عليها من المحروقات لتمويل مشاريع

التنمية الاقتصادية، وقد عرفت قيمة الصادرات غير النفطية الجزائرية ضعف كبير خلال فترة الدراسة، حيث لم تتعدى في أحسن الحالات 7% من إجمالي الصادرات، حيث بلغت سنة 1996 ما قيمته 880 مليون دولار، أي ما يقابل 50 ، 6% من إجمالي الصادرات، وذلك بسبب تدني حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر. لتنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر، نوصي بضرورة التركيز منذ البداية على إستراتيجية واضحة و متكاملة، وإعداد برامج لتنمية الصادرات تكون أداة هامة بحيث تُحدد البرنامج الأهداف الرئيسية لجهود التنمية.

الهوامش والمراجع المعتمدة

- (1) حمدي عبد العظيم: اقتصاديات التجارة الدولية، دار النهضة العربية، 2000، ص 13.
- (2) عبد المطلب عبد الحميد: النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2000، ص 373.
- (3) محمد عبد الرزاق، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية (النظرية والتطبيق)، الدار الجامعية- الإسكندرية، 2010، ص 91.
- (4) Dinis Petigreu et Normand Tuvgeou- Marketing mc: grox-canada,1990,P373 .
- (5) أحمد سيدي مصطفى - التسويق العالمي (بناء القدرة التنافسية للتصدير) - شركة ناس للطباعة، مصر، 2001، ص 52.
- (6) Bernard Guillochons, Théories de l'échange international, P.U.F,1976 - p11.
- (7) أحمد جامع: العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1980 ص 16.
- (8) زينب حسين عوض الله: الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1992، ص 37
- (9) David Ricardo: The Principles of Political economy and Taxation, London,1817.
- (10) سامي عفيفي حاتم: اقتصاديات التجارة الدولية، مطبعة الإسرائ، ط3، مصر 2003، ص 206.
- (11) عبد اللطيف بن أشهوه، مدخل إلى الاقتصاد السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة الخامسة ، 2004 ، ص 444.
- (12) D.B. KEESING: The impact of research and dev .on us-trade. Journal of political Economy. fev 1967
- (13) Denis-Tersens et Jean-Luc Bricont,"investissement international" édition: Armand colin, Paris, 1996, p.05.

14 centre de recherche de faculté –Jean Monnet Université, Paris sud
"investissement directe etranger.E d Economica", 1998, P.2

15OCDE,"Définition de r;éféréncé détaillés des investissements
internationaux", paris, 1983, p.14.

16OCDE," Second edition of the detailed ben Chamak of foreing direct
investment",Paris,1992.

(17) فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة 2000، ص23.

(18) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي و
الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة2004، جويلية2005 الجزائر ص:88

(19) نفس المرجع، ص: 22.

(20) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق، ص: 74-75.

(21) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، ص: 22.

(22) محمود عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص 91،92.